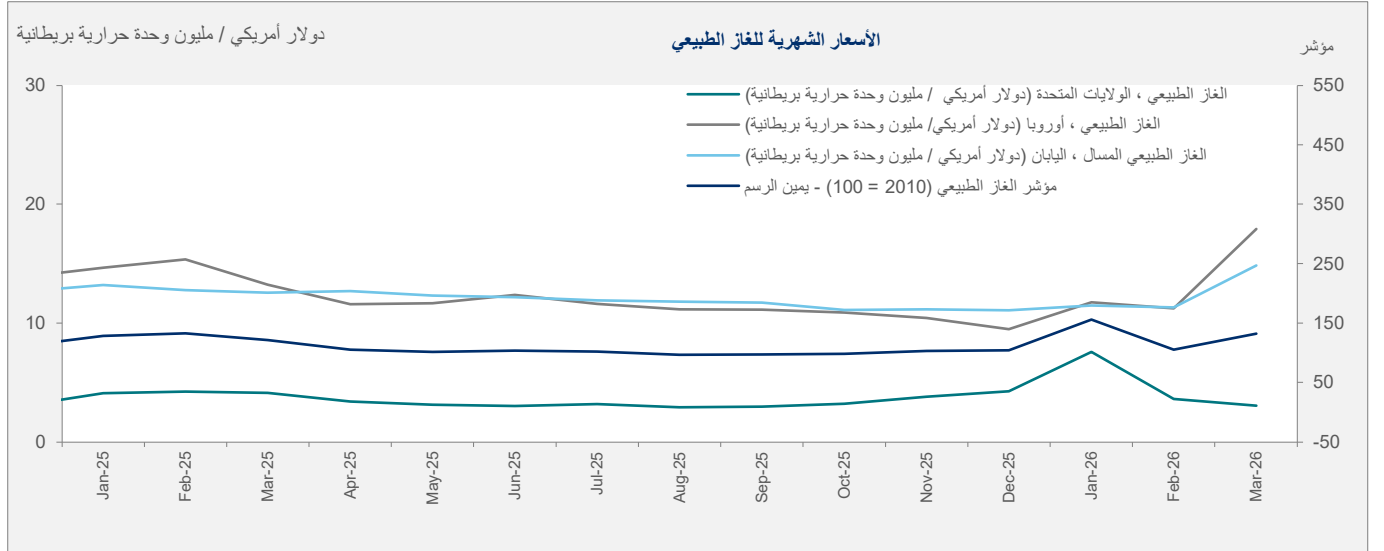


مايو-2026

تقرير كامكو إنفست حول أداء سوق الغاز الطبيعي

ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في الربع الأول من العام 2026 نتيجة لتداعيات الصراع في الشرق الأوسط...

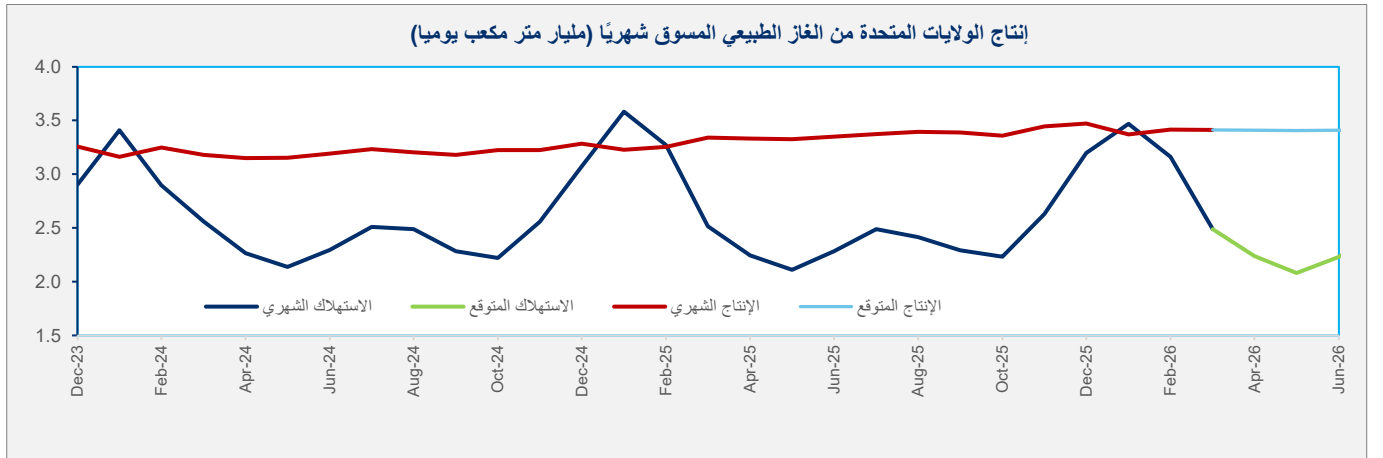
سجلت أسعار الغاز الطبيعي العالمية، باستثناء الولايات المتحدة، نمواً ملحوظاً خلال الربع الأول من العام 2026، وذلك بصفة رئيسية نتيجة لاضطرابات الإمدادات الناجمة عن الحرب في الشرق الأوسط. ووفقاً للبنك الدولي، ارتفع متوسط الأسعار الشهرية للغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي خلال شهر مارس 2026 بنسبة 35.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 17.91 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ليصل بذلك إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ يناير 2023. ويعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية إلى استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط، إلى جانب إغلاق مضيق هرمز وما ترتب على ذلك من اضطرابات مستمرة في الإمدادات. ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد أثر إغلاق المضيق على أكثر من 10 مليار قدم مكعب يومياً من إمدادات الغاز الطبيعي المسال عالمياً، أي ما يقارب نسبة 20 في المائة من الإجمالي، معظمها من منشأة رأس لفان للتصدير في قطر، التي تعرضت لأضرار نتيجة الحرب، ومن غير المتوقع عودة المنشأة إلى العمل قبل نهاية الربع الثالث من العام 2026. كما أعلنت شركة قطر للطاقة حالة القوة القاهرة طويلة الأجل بشأن عدد من عقود توريد الغاز الطبيعي المسال مع مشترين في الصين وكوريا الجنوبية وإيطاليا وبلجيكا. وعلى صعيد آخر، شهدت أسعار الغاز الطبيعي المسال في اليابان وكوريا ارتفاعاً ملحوظاً في مارس 2026، إذ زادت بنسبة 18.4 في المائة على أساس سنوي لتبلغ في المتوسط 14.85 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مدفوعة أيضاً بتداعيات الحرب في الشرق الأوسط واستمرار إغلاق مضيق هرمز. في المقابل، سجلت أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة تراجعاً ملحوظاً بنسبة 26.2 في المائة خلال شهر مارس 2026، متأثرة بارتفاع المخزونات واعتدال الأحوال الجوية. وعلى الرغم من صدمة الإمدادات، إلا أن الأسعار ظلت دون المستويات القياسية المسجلة خلال أزمة العام 2022، مدعومة بزيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة وكندا، إلى جانب ضعف الطلب الموسمي.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، انخفض إنتاج الغاز الطبيعي المسال عالمياً بنسبة 8 في المائة (أو 4 مليار متر مكعب) على أساس سنوي في مارس 2026، وذلك بصفة رئيسية نتيجة تراجع الشحنات من قطر والإمارات، والتي انخفضت بمقدار 9.5 مليار متر مكعب مقارنةً بالعام السابق.

إلا أن هذا الانخفاض قابله جزئياً زيادة الإنتاج والصادرات من مشاريع جديدة في كل من أمريكا الشمالية وأفريقيا. وعلى الرغم من التراجع الحاد في الإنتاج، جاءت وتيرة انخفاض شحنات الغاز الطبيعي المسال أقل حدة، إذ تراجعت بنسبة 2 في المائة فقط (أو 1 مليار متر مكعب) على أساس سنوي في مارس 2026. ويعزى هذا التباين بين الإنتاج والشحنات بصفة رئيسية إلى عامل الزمن اللازم لانتقال أثر الاضطرابات إلى عمليات التسليم. كما أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى انخفاض الشحنات العالمية بنسبة 10 في المائة على أساس سنوي (أو أكثر من 3 مليار متر مكعب) خلال أول 20 يوماً من أبريل.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحث كامكو إنفست

وبصفة عامة، من المتوقع أن تمتد تداعيات الاضطرابات الناتجة عن الحرب في الشرق الأوسط إلى ما هو أبعد من صدمة الإمدادات على المدى القصير. وأدت الحرب بالفعل إلى فقد ما يقدر بنحو 120 مليار متر مكعب من إمدادات الغاز الطبيعي المسال على أساس تراكمي خلال الفترة الممتدة بين 2026-2030، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. وتمثل الخسائر المتوقعة الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط ما نسبته 15 في المائة من إجمالي إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية المتوقعة خلال الفترة الممتدة بين 2026-2030.

إنتاج الغاز الطبيعي

سجل إجمالي استهلاك الغاز في عدد من الدول الرئيسية المستهلكة للغاز، والتي تمثل نحو ثلاثة أرباع الطلب العالمي، نمواً بنسبة 1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 662 مليار متر مكعب، وفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز. وقد تركز هذا النمو المسجل بوتيرة معتدلة بصفة رئيسية في الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وآسيا، في حين شهدت أمريكا الشمالية تراجعاً. ومن المتوقع أن يتحسن هذا الأداء خلال العام 2026، حيث يرجح أن يصل نمو الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي إلى نسبة 1.2 في المائة على أساس سنوي للعام بأكمله، بدعم من قوة الطلب.

وفي الاتحاد الأوروبي، تحسن استهلاك الغاز الطبيعي خلال الربع الأول من العام 2026 بوتيرة معتدلة بنسبة 1 في المائة على أساس سنوي ليلعب 114.4 مليار متر مكعب، مقابل 113.2 مليار متر مكعب في الربع الأول من العام 2025. وجاء الجزء الأكبر من هذا الاستهلاك خلال شهر يناير 2026، إذ ارتفع الطلب بنسبة 10 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 47 مليار متر مكعب، مدفوعاً بزيادة الطلب على التدفئة في القطاع السكني. في المقابل، شهد الاستهلاك خلال شهري فبراير ومارس تراجعاً سنوياً بنسبة

4.4 في المائة لكل منهما، نتيجة اعتدال درجات الحرارة بشكل غير معتاد في المنطقة. وفي جنوب آسيا، ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، ارتفع الطلب على الغاز الطبيعي بمقدار 7 مليار متر مكعب خلال الفترة الممتدة من أكتوبر إلى فبراير، قبل إغلاق مضيق هرمز. أما في الصين، فقد ساهمت برودة الطقس وزيادة استخدام الغاز في القطاعين الصناعي والكهرباء في دعم الطلب خلال موسم التدفئة، على الرغم من تراجع واردات الغاز الطبيعي المسال بنسبة 6 في المائة على أساس سنوي خلال تلك الفترة. وفي اليابان، ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي خلال الربع الأول من العام 2026 هامشياً بنسبة 0.7 في المائة ليصل إلى 25.8 مليار متر مكعب، مقابل 25.6 مليار متر مكعب في الربع الأول من العام 2025، حيث تحقق معظم النمو خلال شهر يناير، بينما تراجع الاستهلاك خلال شهري فبراير ومارس. وفي كوريا الجنوبية، ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 1.9 في المائة خلال الربع الأول من العام 2026 لبيبلغ 18.5 مليار متر مكعب، مقابل 18.1 مليار متر مكعب في الربع الأول من العام 2025.

وفي الولايات المتحدة، تراجع استهلاك الغاز الطبيعي خلال الربع الأول من العام 2026 بنسبة 1.6 في المائة لبيبلغ 273.1 مليار متر مكعب، مقابل 277.5 مليار متر مكعب في الربع الأول من العام 2025، وفقاً لبيانات منتدى الدول المصدرة للغاز. وعلى مدار الثلاثة أشهر لهذا الربع، لم يسجل الاستهلاك نمواً سوى في مارس 2026، إذ ارتفع بنسبة 0.5 في المائة ليصل إلى 77.4 مليار متر مكعب، بدعم رئيسي من زيادة الطلب في قطاع توليد الكهرباء. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، ظل إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في أمريكا الشمالية خلال موسم الشتاء 2026/2025 قريباً من مستويات موسم التدفئة السابق. ونتيجة للاضطرابات الناجمة عن إغلاق مضيق هرمز وتأثيره على إمدادات الغاز الطبيعي المسال عالمياً، بدأت عدة دول آسيوية في اتخاذ إجراءات على جانب الطلب والتحول إلى أنواع وقود بديلة للحد من استهلاك الغاز. وما يزال طول فترة الإغلاق الفعلي للمضيق من أبرز عوامل عدم اليقين التي ستؤثر على الطلب العالمي على الغاز خلال العام 2026، حيث يؤدي كل شهر دون مرور شحنات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز إلى نقص يقدر بنحو 10 مليار متر مكعب من الإمدادات، ما ينعكس في خفض توقعات الطلب في الأسواق المستوردة الرئيسية.

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية - الغاز الطبيعي الأمريكي - الإمدادات والاستهلاك (مليارات قدم مكعب يومياً)				
توقعات-2027	توقعات-2026	2025	2024	
112.60	109.59	107.74	103.07	الإنتاج المسوق
92.75	90.61	91.88	90.33	استهلاك
18.60	17.00	15.10	11.90	صادرات الغاز الطبيعي المسال
3.59	3.67	3.53	2.19	أسعار هنري هب الفورية (دولار أمريكي / ألف قدم مكعب)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

إنتاج الغاز الطبيعي

ارتفع إنتاج الغاز العالمي بنسبة 2.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 729 مليار متر مكعب خلال أول شهرين من العام 2026، مقابل 713.2 مليار متر مكعب في الفترة المماثلة من العام 2025. وسجلت جميع المناطق الرئيسية المنتجة للغاز نمواً في الإنتاج (باستثناء أوروبا)، إذ استهل إنتاج الغاز الطبيعي الجاف في الولايات المتحدة العام 2026 بنمو سنوي بلغت نسبته 4.2 في المائة خلال الربع الأول من العام، مواصلاً الزخم الإيجابي المسجل في العام 2025. وجاء ذلك مدفوعاً بارتفاع الطلب على الغاز المغذي لمنشآت تصدير الغاز الطبيعي المسال، إلى جانب موجات البرد التي شهدتها مناطق شمال شرق وجنوب الولايات المتحدة، مما عزز الطلب المحلي بشكل ملحوظ. إلا أن إنتاج الغاز في الولايات المتحدة خلال شهر يناير 2026 تأثر جزئياً بالعاصفة الثلجية "فيرن"، التي تسببت في فقدان نحو 2.1 مليار متر مكعب من الإنتاج عبر ثلاثة أحواض رئيسية، وهو ما كان سيضيف نسبة 0.7 في المائة إلى معدل النمو السنوي الفصلي لولا هذه الخسائر. وتصدرت أمريكا الشمالية إنتاج الغاز العالمي خلال أول شهرين من العام 2026 بحصة بلغت نسبة 30 في المائة، تلتها أوروبا الآسيوية والشرق الأوسط بحصة قاربت 22 في المائة. ووفقاً لمندى الدول المصدرة للغاز، تم خفض توقعات نمو إنتاج الغاز العالمي للعام 2026 إلى نسبة 1.2 في المائة، وذلك بصفة رئيسية نتيجة التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

وعلى صعيد التجارة العالمية للغاز، تراجعت واردات الغاز الطبيعي المسال عالمياً بنسبة 1.7 في المائة على أساس سنوي لتبلغ 36.3 مليون طن خلال مارس 2026، مسجلة أول انخفاض سنوي منذ يناير 2025، نتيجة تراجع الإمدادات بسبب إغلاق مضيق هرمز، لا سيما من قطر والإمارات، وفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز. إلا أنه على الرغم من ذلك، لم يعكس هذا التراجع بشكل فوري على المستهلكين، إذ تم الحد من أثره جزئياً نتيجة للفجوة الزمنية لعمليات الشحن، حيث استمرت الشحنات التي تم تحميلها في فبراير 2026 بالوصول إلى الأسواق، على الرغم من الانخفاض الحاد للصادرات العالمية من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 6.8 في المائة. وعلى المستوى الإقليمي، شهدت آسيا أكبر تراجع في الواردات، إذ بلغت أدنى مستوياتها خلال سبع سنوات في مارس 2026، في ظل استعداد الأسواق لتشديد الإمدادات بصورة ملحوظة، خاصة وأن أكثر من نسبة 80 في المائة من شحنات الغاز الطبيعي المسال التي كانت تمر عبر المضيق كانت متجهة إلى الأسواق الآسيوية قبل اندلاع الأزمة.

وجاءت الاضطرابات التي عاصرتها تجارة الغاز الطبيعي المسال عقب فترة من النمو القوي للإمدادات العالمية، إذ سجلت نمواً بمعدل ثنائي الرقم (10 في المائة) خلال النصف الثاني من العام 2025، و12 في المائة على أساس سنوي (29 مليار متر مكعب) خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2025 إلى فبراير 2026. وفي هذا السياق، تشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي المسال عالمياً ارتفع بنسبة 7 في المائة (38 مليار متر مكعب) خلال العام 2025، مع تسجيل أكثر من نسبة 70 في المائة من هذا النمو في النصف الثاني من العام. وقد جاءت معظم الزيادة التي سجلها الإنتاج والإمدادات العالمية من الولايات المتحدة خلال العام 2025، حيث شكل مشروع مشروع بلاكينز للغاز الطبيعي المسال نسبة 60 في المائة من نمو الإمدادات. كما أشارت التوقعات إلى استمرار نمو الإمدادات العالمية خلال العام 2026 (قبل اندلاع الحرب في الشرق الأوسط)، بدعم من زيادة الإنتاج من الولايات المتحدة، إذ قدرت وكالة الطاقة الدولية ارتفاع الإمدادات بأكثر من نسبة 7 في المائة، أي ما يزيد على 40 مليار متر مكعب. إلا أن إغلاق مضيق هرمز اعتباراً من مارس 2026 أدى إلى توقف شحنات الغاز الطبيعي المسال من قطر والإمارات. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، تراجعت صادرات الدول الخليجية من الغاز الطبيعي المسال في مارس بنسبة 45 في المائة على أساس سنوي. كما أدى الإغلاق إلى تعطل نحو 10 مليار متر مكعب فعلياً من طاقة التسييل في منشآت رأس لفان في قطر وجزيرة داس في الإمارات.

آفاق نمو الغاز الطبيعي في الدول الخليجية

أدت الحرب التي اندلعت في المنطقة إلى اضطرابات حادة في أسواق الغاز الإقليمية والعالمية. وباستثناء الشحنات المتجهة إلى الكويت، فإن معظم صادرات الغاز الطبيعي المسال من قطر والإمارات تمر عبر مضيق هرمز للوصول إلى وجهاتها. وفي هذا السياق، مر نحو 110 مليار متر مكعب (ما يقارب 20 في المائة من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية) عبر مضيق هرمز خلال العام 2025. واتجه الجزء الأكبر من هذه الصادرات إلى الأسواق الآسيوية، بما في ذلك الصين والهند وباكستان. وقد دفعت اضطرابات الإمدادات في الدول الآسيوية إلى البحث عن مصادر بديلة للغاز الطبيعي المسال، مما أدى إلى تشديد الإمدادات العالمية وارتفاع الأسعار. كما دفعت هذه الاضطرابات عدداً من الدول الآسيوية إلى التحول نحو استخدام الفحم في توليد الكهرباء بدلاً من الغاز.

ولم تقتصر تداعيات اضطراب الإمدادات على إغلاق مضيق هرمز وتأثيراته قصيرة الأجل، بل من المتوقع أن تمتد على المديين القريب والمتوسط نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة والغاز، بما في ذلك الهجوم على منشآت تسييل الغاز في رأس لفان بقطر. وقدرت وكالة الطاقة الدولية أن أكثر من 18 مليار متر مكعب من إنتاج الغاز الطبيعي المسال قد فقد منذ اندلاع النزاع. كما أوقفت شركة قطر للطاقة إنتاج عدد من المنتجات التحويلية في أوائل مارس 2026، بما في ذلك اليوريا والبوليمرات والميثانول والألمنيوم. وشملت الأضرار التي لحقت بمنشأة رأس لفان محطة لؤلؤة (بيرل) لتحويل الغاز إلى سائل ووحدة تسييل للغاز الطبيعي

المسال بطاقة إجمالية تبلغ 12.8 مليون طن سنوياً (17.5 مليار متر مكعب سنوياً)، مع توقع أن تستغرق أعمال الإصلاح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات. ومن المتوقع أن تترجم هذه الأضرار إلى خسارة تراكمية في إمدادات الغاز الطبيعي المسال تتراوح بين 50 و90 مليار متر مكعب خلال الفترة الممتدة بين 2026-2030.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويتية") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقييد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبيعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست